الوحدة الثالثة إشكالية المنطق عند أرسطو.....المحاضرة الثالثة:أ: العمزاوي نبيلة

يعتبر المنطق الصوري الذي وضعه الفيلسوف اليوناني أرسطو، واحدا من المواضيع الهامة في تاريخ الفكر البشري والتي من خلالها استطاع العقل البشري أن يرشد نفسه نحو التفكير الصائب والصحيح عبر إبداع مجموعة من المقولات والمفاهيم لاستخدمها تجنبا للوقوع في الزلل والخطأ ومنه الوصول إلى معرفة يقينية هذه المفاهيم التي قسمها المهتمون إلى مجموعة من المباحث، وكل مبحث يخص سياقا معينا، يحمل بين طياته مجموعة من المفاهيم التي تحتوي بدورها تعريفات وقواعد على درجة كبيرة من التحليل الذي يسمح للدارسين استعمال هذه الابداعات في مكانها السليم، وشكلت هذه التحليلات هي الأخرى قاعدة هامة لظهور أنواع أخرى من المنطق ساهمت بشكل فعال في تطويره أخذ المنطق يشق طريقه كعلم من العلوم العقلية التي ترشد الإنسان نحو التفكير الصائب والصحيح، لذلك سنرصد ماهية هذا العلم ومباحثه وخلفيته التي بنى على ضوئها.

1/ تعريف المنطق عند أرسطو يذهب الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس إلى أن المنطق " **آلة العلم وموضوعه هو العلم ذاته أو صورة العلم**" وفي شرحه وفي شرحه لهذا التعريف ؛ يقول "مصطفى "غالب" :" (...) ويرى "أرسطو" أن المنطق آلة العلوم فموضوعه صورة العلم لا مادته ، وموضوع المنطق أفعال العقل من حيث الصحة والفساد –؛ فكلمة آلة تجعل المنطق من العلوم التي تستخدم للحصول على غاية معينة، إذ أنه يتكفل بوضع الطرق الصحيحة والكفيلة التي يستعملها الفكر من أجل الوصول إلى الحقيقة ، وبعبارة أخرى إن المنطق يعلم الإنسان تلك الطرق السليمة التي تعصم ذهنه من الوقوع في الخطأ . وبذلك فالمنطق آلة قانونية تعصم قواعدها الذهن من الوقوع في الخطأ، ومعنى ذلك أن المنطق من العلوم الآلية التي لا تدرس كغاية في ذاتها، وإنما هو وسيلة لبلوغ غاية معينة.

2/ مداخلة = مباحثه: من الضروري أن نبيّن أن أرسطو لم يستعمل كلمة منطق في أبحاثه، بل استعمل كلمة "تحليلات"، حيث بين أن أفعال العقل الثلاثة هي: البسيط والمركب واللازم .فالأول: هو التصور البسيط، أو الساذج الذي يتعلق بمبحث المقولات. أما الثاني: فهو التصور المركب، أو الحكم، ويخص مبحث القضايا التي ترتكز على: الموضوع والمحمول، ولفظة دالة فيما بينهما تسمى الرابطة. أما الثالث فهو الاستدلال أو الحكم بواسطة، وهو التصور اللازم في مبحث الاستدلال. وبذلك فإن المتّصفح للمنطق الأرسطي سيجد أنه ينقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية هي على نظرية التصورات والحدود، نظرية التصديقات والقضايا، نظرية الاستدلال، ولقد خصص أرسطو لكل مبحث من هذه المباحث الثلاث كتاب. حيث طرح **نظريته في التصورات والحدود** ضمن كتابه الموسوم ب **المقولات** ففي التصور ندرك حقيقة الأشياء منها المفردة، كتصور معنى إنسان أو حديد أو معدن، ومنها المركبة، إما تركيبا إضافيا،

مثل حديقة علي، وكتاب إبراهيم، وإما تركيبا وصفيا، مثل الحيوان الناطق، وزيد الفاهم، وعليّ العاقل، كما تشمل الأشياء المركبة أيضا، ما يسمى بالمركبات التامّة، المشكوك فيها، أو المتوهمة، مثل محمد سافر، من غير أن نتيقن لهذه النسبة، فكل هذه الأمثلة تندرج تحت التصور وهي عاريّة من الحكم. والقصد من النظر في باب التصورات هو بناء نظرية في التعريفات

في حين يشير **التصديق** إلى صورة الشيء في الذهن مع الحكم عليها بالنفي أو الإثبات، وقد عرفه أرسطو بقوله أنه" **قول شيئا بشيء أو أنها قول سالب شيئا عن شيء**" مثل الإنسان كاتب، والورد جميل، فكل مثال من هذه الأمثلة، هو جملة تصديقية مؤلفة من أمور أربع: **أولها** الموضوع، وهو المحكوم عليه، و**ثانيا** المحمول، وهو المحكوم به، ثم النسبة الحكمية، وهي الارتباط الحاصل بين الموضوع والمحمول، و**أخيرا** الحكم، وهو إيقاع النسبة أو انتزاعها، أو اعتقاد ثبوت نسبة المحمول للموضوع أو سلبها عنه، بالتالي إذا قلت الإنسان كاتب فالإنسان موضوع وهو المحكوم عليه وكاتب محمول وهو المحكوم به وهذان الأمران لفظيان– أيّ يعبر عنهما بألفاظ– وفي هذه الجملة أمران آخران ليسا بلفظين، هما النسبة الحكمية والحكم، وقد يُذكرون لفظا يشير إلى النسبة الحكمية يسمى رابطة مثل هو و كان، ولكن قد تخلو القضية عن ذكره، وتُسمى القضية الثنائية عند حذفه وثلاثية عند ذكره، والأمر الرابع في الجملة التصديقية الحكم وهو الحكم بمفهوم المحمول على كل فرد من أفراد الموضوع.

أما **مقوم الاستدلال**، وقد فصل أرسطو هذا المدخل في كتابه **التحليلات الأولى** عبر تحليل مادة القياس من خلال النظر في صورتها العامة عبر حيث حصر الطريقة المثلى للانتقال من حكميّن إلى حكم ثالث لعلاقة بينهما، وهو مُتَفرِعٌ عن البحث في القضية وأنواعها وأحكامها، من حيث السّلب والإيجاب، والكل والجزء، **فإذا كان طريق الاستدلال، هو انتقالُ الذهن من حكم إلى آخر بلا واسطة بينهما، سُمي استنتاجا أو استدلالا مباشرا،** والاستدلال المباشر يحوي صورا متعددة، ولكن أقسامها الرئيسة هي التقابل والعكس ، أما التقابل فيقال لقضيتين أنهما متقابلتين إذا كانتا مشتركتان في الموضوع والمحمول مختلفتين إما كما أو كيفا وإما كما وكيفا وأما العكس فهو رد آخر الشيء على أوله وعكس القضية يكون بتبديل طرفي القضية الأصلية بالآخر حيث يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الصدق والكيف أي الإيجاب والسلب. **وإذا كان انتقال الذهن من حكم إلى آخر بواسطة الحدّ الأوسط، سُمي قياسا أو استدلالا غير مباشر.** واضعا وقد عرفه بقوله" **هو قول إنا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها" وعليه فالاستدلال غير مباشر هو قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها قول ثالث**" مثال كل إنسان فان

سقراط إنسان+ = سقراط فان

ويتألف القياس إذا من عناصر أربعة من ثلاث حدود الأكبر والأصغر والاوسط ونتيجة حيث تلزم عن المقدمتين وللقياس أو الاستدلال غير مباشر صورا كذلك فهناك الاستدلال البرهاني اليقيني وهناك الاستدلال الجدلي والاستدلال الخطابي وفي القول التالي بيان مفصل لهذه الأنماط المختلفة **فالاستدلال البرهاني** الذي حدده ضمن كتابه التحليلات الثواني هو "**قياس يقيني يفيد علم الشيء على ماهو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها موجود إذا كانت تلك العلة من الأمور المعروفة لنا بالطبع**" أي أن القياس عبارة عن نسق فرضي استنتاجي يتأسس على ماهو بيّن (واضح) .

أما **الاستدلال الجدلي** هو عبارة عن قياس يؤلف من مقدمات مشتركة مشهورة ذائعة تؤدي إلى تصديق مبني على شهادات الجميع أو الغالبية لكنه ليس مبني على طبيعة الشيء نفسه عكس ما هو معمول به في البرهنة وبالتالي فأنت بمقدورك أن تقيم استدلالا جدليا معتمدا مقدمات تعتقد أنت نفسك أنها خاطئة أو كاذبة ولكنك تقيم برهانا قصدا من أجل إظهار النتائج المتناقضة غير مقبول التي تؤدي إليها تلك المقدمات، كما أنك قد تقوم بالاستدلال ابتداء من مقدمات تفترض صحتها لكى ترى ماهي النتائج التي ستتمخض عنها إن قبلت بها وفي كلتا الحالتين فإن هدفك المباشر ليس إظهار الحق بل المحافظة على الاتساق وينتهي الأمر بذلك إلى نتائج ظنية تقارب اليقين أو ينتهي إلى الظن الغالب .

مثال: من المقدمات المشهورة والمشتركة الذائعة بين الناس العدل حسن والظلم قبيح

المقدمة الكبرى: ما عملته لهذا الرجل إيذاء للإنسان

كل إيذاء للإنسان قبيح

إذن: فما عملته لهذا الرجل قبيح

وأخيرا **الاستدلال الخطابي**: هو عبارة عن قياس تضمر فيه) أي تطوى) إحدى مقدماته أي تكون غائبة ولجوء الخطابة لذلك أي إضمار إحدى مقدمتي القياس لأنه ليس بمقدور الجمهور فهم لزم النتيجة عن مقدمات كثيرة ولا المباعدة بين النتيجة والشيء بل إنما يأتون بمقدمة واحدة ثم يردفونها بالنتيجة

مثال: هذا يدور في الليل فهو لص أصل هذا القياس كالآتي

كل من يدور بالليل فهو لص.....المقدمة الكبرى

ليث يدور بالليل.....المقدمة الصغرى ليث لص

في حين أن **الاستدلال السفسطائي** هو قياس يوهم بلزوم الحقيقة عن مقدماته، ومن ثمة فهو يغلط، وهدفه هو الوصول إلى نتيجة معاكسة للمقدمات التي يسلم بها المخاطب، إذا من المعلوم بنفسه أن من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه ما يغلط، فيظن به أنه قياس من غير أن يكون كذلك في الحقيقة. فيلزمه عن ذلك «**أن يكون الشّيء بعينه موجودا كذا، وغير موجود كذا**» بمعنى أن مقدماته راجحة في الظاهر لا في الحقيقة وهذا النّوع من القياس يُسمى تبكيتا سوفسطائيا والمقصود بالتبكيت هنا؛ ليس الغلبة بالحجة والبرهان الذي محله اليقين[1] بل الغلبة بالحجة الواهية وعليه «**فالتّبكيتات السوفسطائية التي يُظن بها أنها تبكيتات حقيقية وإنّما هي مضللات**» ومكمّن الغلط في التبكيت السفسطائي (المضللات) يندرج ضمن الصنف المادي للمنطق[2] حيث يرجع المناطقة الغلط الذي يقع في الألفاظ إلى إقامة الألفاظ مقام المعاني، فيتجه ذهن المخاطب فيتوهم أن اللّفظ لا ينطوي على أيّ معنى وأنّه مجرد صوت يلفظه الإنسان ويعني به شيئا ما فالألفاظ لا تساوي المعاني، إذ تكاد هذه الأخيرة غير متناهية في مقابل تناهي الألفاظ. وهذه الأمكنة ستّة أصناف وسنستأنس بمثال واحد فقط للتوضيح وهو الموضع المسمى بالمصادرة على المطلوب الأول وهي «**أن نتخذ من المطلوب البرهنة عليه مبدأ البرهان وذلك بأن نضع في المقدمات ما يجب علينا أن نثبته في النتيجة فتفسد البرهنة**»

مثال عن المغالطات السفسطائية: مغالطة المصادرة عن المطلوب

كل إنسان بشر .....مقدمة كبرى

كل بشر ضحّاك.....مقدمة صغرى فكل إنسان ضحاك.....نتيجة

([1]) إن التّبكيت الذي يكون على جهة اليقين هو ما سماه ابن رشد بالتبكيت الحقيقي وعرفه بأنه «**القياس الذي يلزم عنه نتيجة هي نقيض النتيجة التي وضعها المخاطب، فيلزمه عن ذلك أن يكون الشيء بعينه موجودا كذا؛ وغير موجود كذا**» ومعنى ذلك أن نضع مقدمات للاستدلال عن صدق أو كذب هذه الدعوى الآتية: الخمر حلال أو حرام؟. المقدمة الكبرى=كل مسكر حرام، أما الصغرى= الخمر مسكر؛ النتيجة= الخمر حرام، وعليه تكون النتيجة نتاج للاعتراف بالمقدمتين الكبرى والصغرى-

[2]إن مسالك الغلط حسب علم المنطق نوعان **الأول**: المسلك الصوري هي موقوفة على متعلقات علم المنطق خاصّة في قواعد وقوانين الاستدلالات المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب ما يشمل عليها من استنباط واستقراء وتمثيل، والثاني: المسلك اللّغوي للغلط – الذي ينحصر في **المغالطات اللفظية والمعنوية**

أما القول الشعري عند أرسطو فإنه يخرج عن المجال الذي تشتغل عليه الاستدلالات الربعة البرهاني الجدلى والخطابي والسوفسطائي وهو مجال الحقيقية رغم تواجده ضمن الكتب المنطقية عند أرسطو وذلك راجع لكون القول يشتغل على المجاز وبذلك هو خارج منطق التصديق ، وهذا ما يشير إلى أن الأذهان تتباين في استعداداتها، والأشياء تتباين في تعقيداتها، والألفاظ تتنوع في درجة وضوحها، في التعبير عن الأشياء، فاللّفظ تبعا لهذا، ينقسم باعتبار استعماله في المعنى، إلى حقيقة ومجاز .

3/الخلفية الإيديولوجية لعلم المنطق الصوري الأرسطي: ينطلق أرسطو طاليس من المسعى النظري الذي يجعل من خلاله المنطق علما كليا مطلقا صالحا لكل زمان ومكان عبر مداخله الثلاث السابقة الذكر وهي باب التصورات والتصديقات والاستدلالات عبر تخريجها تخريجا يحقق **مطابقة الأذهان ما في الأعيان،** أي اعتبار الواقع ما يمكن مطابقته وتوافقه بأذهاننا «**ما يشير إلى أن هذا النسق المنطقي الفلسفي مجرد وضع مفهومي ذهني، بتحديد بدياته والتسليم على ضوئها بالنتائج**" لذلك سنسعى إلى فهم الآلية التي سُوّغ بها هذا الافتراض المبثوث في ثنايا هذا البناء على النحو التفصيلي الآتي:

أولا: افتراض المطابقة على مستوى المقوّم التصوري:

يذهب أرسطو، إلى تحقيق افتراض المطابقة- **أي مطابقة الأذهان لما في الأعيان–** على مستوى التّصور، بإنشاء مفاهيم مستقلة عن اللّغة التي أُنشئت بها ويكون ذلك عن طريق إقصاء كل ما هو عرضي في ضبط حدود الأشياء للوصول لتصوراتها، لذلك قيل في معنى الحدّ بأنه «**قول مفهم ذات الشيء ومعناه**» أيّ يُفهِم معنى المحدود بالأشياء الذاتية له، وهذا باستحداث ما يسمى في عُرف المنطق **بالكليات** عن طريق تنظيم المحدود (الموجود) في أصناف التي هي النوع والجنس والفصل النوعي والخاصة والعرض العام والعرض الخاص، المجموعة الأولى تجرّد ما هو جوهري، أيّ المشترك الأساسي بين الموجودات، والثانية، أي الخاصة والعرض العام، تُجرد ما هو عرضي، أيّ المشترك غير أساسي بين الموجودات، لذلك «فالكليات وظيفتها هي البحث عن ذاتيات الأشياء، دون تحديد لنوعية الحمّل والعلاقة" وتجريد المشترك يكون بنحت العبارة لتساوي المحدود حتى تقع المطابقة التّامة، وإذا وجدت العبارة الدالة على الحقيقة فلن نستبدل بها غيرها وهذا الأمر- الحدّ- يمكن معرفته عن طريق التركيب وهو مذهب الحكيم أرسطو[3].

([3]) ويكون «**باختيار جميع المحمولات على الشيء، من طريق ما هو، والتي لا تتعدى جنس ذلك الشيء، ولا تتجاوزه إلى ما فوقه ثُمّ يتمّ جمّعها، إلى أن يعثر منها على أول جملة، يكون كلّ واحد منها أعمّ من الشيء، ويكون جميعها مساوياً للشيء المقصود تحديده، فإن اجتمع منها ما كانت هذه صفته، كان ذلك هو الحدّ التّام للشيء المُراد تحديده**». بمعنى أنّه يجب جمع الأوصاف التي تصلح أن تحمل على الشيء المحدود كلها، ثم نطرح العرضي من المحمولات، ونبقي الذاتي منها، ثمّ ترجع إلى الذاتي فتأخذ منها المقول في جواب ما هو؟ فتجمعها كلها، ثم تطرح الأعم فالأعم حتى تنتهي إلى

فالحدّ الحقيقي، عند أرسطو، هو ما ركب من جنس وفصل، وأن ما أطرد بوصف واحد وانعكس فهو رسم لا حدّله، أي تلك الحدود التي تأخذ في حدّ المحدود، أعراضه الذاتية، وبهذا إن قولنا: الإنسان الضاحك رسم، وقولنا: الإنسان حي ناطق مائت حدّ، هكذا يعلمنا أرسطو كيفية تركيب الحدود، حيث نطرح الأعمّ فالأعم ونحافظ على الأخص فالأخص، فتتركب من ذلك جملة مساوية للحدّ الحقيقي للشيء المراد ضبطه. وهو ما يفسر التفضيل النظري لما يُعرف بالحد التّام [4]عن بقية الحدود الناقصة، **هكذا إذا**، يجب أن يُفهم هذا الموضع، وهو أن المناطقة يجتزئون ملامح الشيء عبر التنبيه بالمشترك فقط (الجنس) ثم ما يختص به المحدود (الفصل)، دون أن يعني هذا المطابقة المطلقة، أي مطابقة ما في الأذهان لما في الأعيان.

ثانيا: افتراض مطابقة الأذهان لما في الأعيان على مستوى المقوّم التصديقي

المراد بالمطابقة في هذا المستوى هو تأليف المفاهيم بعضها مع بعض مع تقرير صدقها أو كذبها ذلك أن مقتضى الصدق يستلزم أن تكون هناك مطابقة الأذهان لما في العالم، الذي هو الوجود المحيط بكل شيء، وبالتالي فمطابقة القضية للعالم ماهي إلاّ الإخبار عن حاله، وبهذا الاعتبار «**ليست الحقيقة شيئا، لكنها صفة ممكنة لحكم من حيث إنه يعبر عما هو موجود لأن الصدق والكذب مقولتان وصفتان للغة لا للأشياء فلا يوجد صدق ولا كذب**».

إذن هنا يطرح السؤال عن طبيعة هذا الفعل الذي يحاول أن يجعل تطابق التمثل بشيء ما عند أرسطو ولا شك أن الإجابة عن ذلك تُرسَم عبر **تضيق القول القضوي** من بعديّه الإنشائي والاستعمالي. **والمقصود بالبعد الإنشائي**، هنا هو ذلك القول الذي لا يعطينا خبرا معينا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب، والجمل الإنشائية كثيرة، منها طلبي وغير طلبي، مثل خذ هذا القلم، لا تهمّل في دراسة المنطق، أيُّ مسألة في المنطق صعبة؟ ذلك أن هذه المركبات

الجنس الأقرب، ثم ترجع إلى الفصول فتجمعها كلها، ثم تطرح الأبعد فالأبعد حتى تنتهي للفصل القريب جدا، وحينئذ فيكمل فالوجه في تصير الحدود بهذه بطريقة التركيب. مثاله في ذلك «**أنا نجد الثلاثة يُحمَل عليها من طريق ما هو أنها عدد فرد، وأنها عدد أول بالمعنيين اللذين يقال بهما في العدد إنه أول، أعني الذي لا يتركب من عدد، والذي لا يعدّه إلا الواحد فقط، إذ كان الأول في العدد يقال على هذين المعنيين، فنجد هذه المحمولات كلّ واحدٍ منها أعمّ من الثلاثة، وجميعها مساوٍ للثلاثة، وذلك أن الفردية توجد لها ولغيرها، والأول الذي ليس هو مركبا من عدد، يوجد لها وللاثنين، وكذلك الأول بالمعنى الثاني يوجد لها ولجميع الأفراد، وأما هذه المحمولات الثلاثة فليس توجد لغيرها، فحدّ الثلاثة ضرورة انّبنت منه ذاتها أنها: عدد فرد أول**»

(4) وتحقيق هذا – الحد الحقيقي–يحصل عند التقيد بشروط ثلاث هي «أن تكون محمولات الشيء المحدود ظاهرة الوجود وتكون محمولاته من طريق ما هو وأنه متى ابتدئ في التركيب من أنواع ما، وقصدنا أخذ حدّ الجنس الذي يعمّ تلك الأنواع، لم يمكن إلا أن تكون تلك المحمولات على تلك الأنواع من طريق ماهي معلومة لنا قبل ذلك».

كلها لم تخبر بشيء، إنما أفادت الأمر بشيء، أو النهي عن شيء، أو السؤال، وليس شيء من ذلك محتملا للصدق والكذب، وكل ما ليس محتملا للصدق والكذب، فلا يكون قضية لذلك أكد على **الأخذ بالبعد الإخباري** الذي يفيد خبرا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب، مثل قولنا القمر مضيء وهى قضية صادقة، ومثال الكاذبة القمر مضيء نهارا، وإقصاء لبعدها الإنشائي الذي لا يمكن أن يعطينا خبرا معينا. أما **البعد الإستعمالي** لقد توجه أرسطو إلى دراسة الألفاظ من حيث إنّها تشير إلى الفكر أو التصور، ولا يدرسها من ناحية التي تتعرض لها علوم اللغة فيتجاوز بذلك مقام الاستعمال وتتعد اللفظ وهذا ما يذكرنا بما قاله عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز حيث روى عن ابن الأنباري أنه قال ركب الكندي المتفلسف إلى ابن العباس وقال له «**إني لأجد في كلام العرب حشوا فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجدّ العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون إن عبد الله قائم، ثم يقولون إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، وقولهم إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني**». يظهر هذا أن العبرة من المعنى عند أرسطو والمناطقة الذي حذو حذوه هو العقلي لا اللّغوي، فالمعنى الذي يحضر في النفس أبديّ يكون مستغنيّا عن اللفظ ولن يعمل اللفظ إلاّ على جعله مغتربا عن المعنى المعقول، لكن هذا التجريد والسّعي الحثيث في توحيد المعنى قصد إثبات مشروعية المطابقة قد عرضّه لامتحان عسير على صعيد العبارة([5])

([5]) هذه المطابقة ستفتح لنا الفروقات الموجودة بين تركيب اللغتين اليونانية وبقية اللغات ويمكن أن نستأنس هنا بالتوضيح الذي قدمه أبو الوليد ابن رشد حول تباين اللغتين اليونانية والعربية مركزا على تفرد اللغة العربية ببعض الجوانب والذي .....ورصد ذلك على المستوى مركبات العبارة الاسم والفعل والحرف، فمن أولى الصعوبات، التي واجهها ابن رشد، وجود أسماء تبدو أجزائها دالّة، كعبد الملك، وهنا تتسرب اعتبارات مقاصد المتكلم «ذلك أن عبد الملك الذي هو اسم لرجل، إذا أفرد عبد أو الملك، لم يدل على جزء من المعنى الذي عليه مجموعهما، كما يدل عليه في قولنا عبد الملك، أما إذا أردنا أنه عبد الملك، فإن عبدا يدل هاهنا على جزء من المعنى، الذي دل عليه قولنا عبد الملك، ولذلك الملك يدل على جزء من المعنى». معنى هذا أن قولنا عبد الملك من حيث هو صفة يدل على جزء المعنى، ومن حيث هو لقب فليس بذاته يدل جزؤه على جزء المعنى بل العرض. أضف إلى ذلك؛ هناك اعتراض متعلق بالأسماء التي من قبيل لا إنسان لا حيوان وهذا الصنف من الأسماء سُميّ اسما غير محصّل لأنّه «لا يستحق أن يسمى اسما بإطلاق إذ كان لا يدل على ملكة ولا هو أيضا قول سالب لأن دلالته دلالة اسم المفرد وإن كان مركبا ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصل»، بمعنى أن قولنا لا إنسان لا يدل دلالة سلب الذي هو «الحكم بنفي شيء عن شيء» إذا قيل من غير أن نقرنه باسم أو كلمة مصرح بها إنّما يدل على عدم الإنسانية وبالتالي لا يصدق ولا يكذب مادام لم يقرن بملكة أو صورة موجودة. والعدم كما حدّه في كتاب المقولات «وهو أن يفقد الموضوع الملكة التي شأنها أن تكون فيه في الوقت التي شأنها أن تكون فيه من غير أن يمكن وجودها في المستقبل فإنه يقال أدرر لمن لم تكن له أسنان في الوقت الذي من شأنه أن تكون له أسنان، وأعمى لمن لم يكن له بصر في الوقت الذي أن يكون له بصر ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان لا بأسنان ولا ببصر مثل أجراء الكلب أنه أدرر و لا أعمى». ما يلزم خروج قول لا إنسان على عدم الإنسانية ولا صح على عدم الصحة وهو المعنى المفرد الذي يدل عليه قولنا مرض عن إطار الصدق والكذب وذلك أنه إذا كان قولنا «إنسان ليس بصادق ولا كاذب ما لم يقرن به خبر مع أنه يدل على ملكة وصورة موجودة فأحرى أن

ثالثا: افتراض مطابقة الأذهان لما في الأعيان على مستوى المقوّم الاستدلالي

سعى أرسطو عبر المقوم الاستدلالي إلى تسويغ افتراض المطابقة مثله في ذلك مثل المقومين السابقين) التصور والتصديق) بتحليل مادة البرهان من **خلال النظر في الصورة المنطقية العامة للعلوم والخواص الكلية، وكذا الشروط التي ينبغي أن تتوافر في مقدماته ثم مطالبه ونتائجه**، من حيث اعتبارها تفضي إلى **اليقين التام** ،ولما عرفنا هذا نفصل فيما نقصده من المعرفة اليقينية الذي سمّاها فيلسوفنا **برهانا** –والذي أشرنا له سابقا في العنصر الخاص بمباحث المنطق في العنصر المسمى مبحث الاستدلال– فإن قصدنا بالبرهان هو علما محققا في الغاية من اليقين بحسب ما وضعنا، والمعنى المقصود هنا باليقين هو القياس الذي يأتلف من مقدمات يقينية، بمعنى أن اليقين هنا يلزم أن يتوافر في صلب القياس وليس في آخره (نتيجة) ولو كان اليقين محصورا في النتيجة فقط فهذا يعني «**أن المقدمات التي يتألف منها القياس ليست يقينية**». كان يلزم عن ذلك أن تكون **مقدمات البرهان** الذي يفيد هذا العلم

يكون قولنا لا إنسان لا يدل على صدق أو كذب؛ إذا كان ليس يدل على وجود محصل وإنما يدل على وجود غير محصل»، إلى جانب الأسماء والأفعال، وجد ابن رشد عسرا في التعامل مع ما يُعرف بالأسماء المصرفة التي يُطلق عليها كذلك الاسم المائل «فالاسم أيضا إذا نصب أو خفض أو غيّر تغييرا آخر ممّا أشبه ذلك؛ لم يقل فيه أن اسم بإطلاق بل إسما مصرفا»، وعليه إذا أضيف كان أو يكون أو هو الآن لهذه الأسماء مثل قولنا زيدا كان بالنصب أو زيد يكون بالخفض لم يصدق ولم يكذب. إن هذا الأمر لا يقف عند هذا الحد، لأن أهم صعوبة واجهت ابن رشد هو ما تعلق بمكونين للعبارة هما الكلمة والحرف المرتبط بما يسمى الرابطة الكلامية la copule التي تقوم بربط الموضوع بالمحمول تسمى في الفارسية هيست وإيستن في اليونانية، حيث تنبه ابن رشد لهذه الصعوبة «فليس في العربية منذ أول وضعها لفظة تقوم مقام هيست في الفارسية ولا مقام إيستن في اليونانية». إذ كيف سيعبر ابن رشد، مثله في ذلك مثل باقي الفلاسفة، عن هذه الرابطة التي تحوي في جعبتها معان عدة: منها ما يشير إلى حلول محمول في موضوع inhérence d'un attribut a un sujet، وآخر إلى نسبة فرد إلى فئةappartenance d'un individu a une classe، أما المعنى الثالث يقصد به تلازم محمول لمحمول آخرimplication d'un attribut par un attribut ، ولن ننسى هنا أن هذه الرابطة جمعت عند أرسطو أحيانا بين محمول(جنس) وموضوع (نوع) فاكتسبت صفة ما ورائية واكتفت بوصل المحمول بالموضوع وصل الفرد بصنفه، فكتب صفة منطقية بحتة. إن ما قام به أبو الوليد ابن رشد هو وضع ضمير واسم مشتق ليعبر عن هذه الرابطة مجردة من الحمولة المضمونية في أصلها ويحملان معنى مخالف وهما الهوية والماهية «فأقرب الألفاظ شبها بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ هو في مثل قولنا زيد هو حيوان أو موجود في مثل قولنا، زيد موجود حيوانا»[5].هذا الإبدال مجرد من الحمولة المضمونية لأصله ويحمل معنى مخالف له ،فمن ناحية يُعدُ اللفظ الأول الذي تبناه ابن رشد من الخوالف، بلغة الفارابي أي الضمائر، وبالتالي لا تدل على الوجود وإنما على الهوية، يمكن توضيح ذلك بما ذهب إليه شارحنا في تفسيره لمصطلح الهوية ما نصه: «وينبغي أن تعلم أن اسم الهوية ليس هو شكل اسم عربي في أصله وإنما اضطر إليه بعض المترجمين فاشتق هذا الاسم من طرف الرباط أعني على ارتباط المحمول بالموضوع في جوهره هو حرف (هو) في قولهم زيد هو حيوان أو إنسان» أما من ناحية اللفظ الثاني الذي هو الموجود فإنه يطلق على معنيين، أحدهما، يطلق على كل من المقولات العشر ويقال على الصادق وهو الذي في الذهن على ما هو عليه في خارج الذهن، كقولنا هل الطبيعة موجودة؟ وهل الخلاء موجود؟ ويقال على ماهية كل ماله ماهية وذات خارج النفس سواء تصورت تلك الذات أم لم تتصور بذلك فإن محاولة الشارح للحفاظ على المعنى الرابطة الكلامية بين الموضوع والمحمول التي تسمى هيست، كان بوضع مقابل مفهومي قد أخرجها وأبعدها كل البعد عن أصلها المعنوي لتفهم هذه الرابطة في ضوء «علاقة أحكام الذهن والواقع الإنيّ حيث لم نعد ندري على أي موجود نتحدث عن الهوية أو الماهية»

صادقة ومبادئ أولى معروفة بنفسها غير معروفة بوسيط أي بقياس، وأنّ **تكون ثالثا أعرف من النتيجة** وأن **تكون رابعا عللا للنتيجة** فإنه بهذه الجهة تكون مناسبة للأمر الذي تبين بها، أعني بكونها علّة» ومعنى هذا أنه اليقين يتخذ على مستوى المقدمات صور أربع: **الصدق والأولية وعدم التوسط والمناسبة**

لاستجلاء المعني التفصيلي لهذه الشروط سنقف عند كل واحدة على فرادة وهي كالآتي: فكون **مقدمات البرهان صادقة**؛ ذلك أن كذبها سينتقل إلى النتيجة «**فيؤديان بنا أن نعلم ما ليس بموجود مثل أن نعلم أن القطر مشارك للضلع**» لكن الصدق المقصود هنا الصدق الضروري لا العرضي، أمّا كونها **أوائل معناه** أن تكون مقدماته مبادئ غير معروفة بحد أوسط وهذه المبادئ تكون بينة بنفسها والمبادئ التي بهذا المعنى هي أصول موضوعة أو مصادرات= المسلمات يأخذها المتعلم من العلم أي من العالم قد تكون معروفة لديه وهذه المقدمات الأولية لا يمكن أن تكون مبرهنة بحد أوسط

مثال: الكل أكبر من الجزء .....مسلمة

1أكبر من2

2أكبر من 3 = العدد 3أكبر من 1

لبرهان لا يمكن أن يقوم إلاّ انطلاقا من معرفة متقدمة، من هنا نتبين أن البرهان في صورته العامة «**نسق فرضي استنتاجي يتأسس على ما هو بين ومعروف بنفسه أو ما نسلم أنه بتلك الصفة، أو ما نفترض أنه كذلك؛ وهذا يعني أن للكشف عن المطلوب المجهول لابد أن تكون لدينا معرفة سابقة هي التصديق بأمور أولية لا تقبل البرهنة نؤسس البرهان عليها ؛ وهذا هو نظام المعرفة العلمية؛ ولا نظام سواه؛ وهو السبيل الذي يفضي بنا إلى اليقين التام أعني إلى الاعتقاد في هذا الأمر أو ذاك أنه لا يمكن أن يكون في أي وقت من الأوقات بخلاف ما هو عليه الاعتقاد الذي ينبغي أن ينتهي بنا إليه البرهان المطلق**» أما **ناحية كونها أعرف من النتيجة**: وذلك بمعنيين الأول إما أن تنطلق مقدمات البرهان من الأعرف عندنا وهو الأمور المحسوسة أي من الجزئيات والثاني إما تنطلق من الأعرف عند الطبيعة وهو الأمور المشتركة لأشياء أكثر من واحد وهي الكليات. وعليه فالمقدمات الأقدم عندنا هي الكليات ويعني أنها أقدم، فمن قبل أنها علل(أسباب)، ذلك أن العلة متقدمة في الوجود على المعلول (المسبب)..

بعد هذا الإبانة للخلفية الإيديولوجية التي كشفناها وراء مبحث الاستدلال القائمة على **افتراض المطابقة** في تأصيله للمعرفة اليقينية سنقف عند خصائص المقدمات التي تكون بها مقدمات البرهان ضرورية وهى **الكلية**

والذاتية والأولية، وهي خواص وشروط، فالمقصود **بخاصية الكلية** هو أن «**يكون محمول المقدمة موجودا لكل الموضوع لا لبعضه، وفي كل الزمان لا في وقت دون وقت**» وهذا هو الشرط الذي يضفي على البرهان طبيعته الكلية، ومثال الحكم الكلي «**حكمنا على كل إنسان أنه حيوان، فإن معنى الكليّة فيه هو أن كل شخص حكمنا عليه بأنه إنسان فكان حكما صادقا، فإن حكمنا عليه بأنه حيوان: صادق، أي كلما يوصف بأنه إنسان يكون ذلك الوصف صادقا فإن حكمنا عليه بأنه حيوان هو صادق ولابد، وذلك في كل زمان**» في حين تشير **خاصية الذاتية** إلى «تلك المحمولات إما المأخوذة في حدود الموضوعات سواء كانت حدا تام أو جزء حد، أو المأخوذة – المحمولات– موضوعاتها في حدودها») ومن الأمثلة التوضيحية على الصنف الأول من المحمولات الذاتية التي تكون حدودا قولنا الإنسان حيوان ناطق أما التي محمولاتها أجزاء من الحدود بمنزلة «**أخذ الخط في حد المثلث وذلك أن حد المثلث هو الذي تحيط به ثلاث خطوط، فالخط من حد المثلث يجري مجرى جزء الفصل**» في حين أن أمثلة الصنف الثاني من المحمولات الذاتية من قبيل الاستقامة والانحناء الموجودين في الخط، ذلك أن كل خط إما أن يكون منحنيا، أو مستقيما، أو مستديرا.

وأخيرا **شرط الأولية** عند أرسطو والذي مفاده أن: «**الذي يحمل على الشيء بما هو ذلك الشيء**» ومعنى هذا أن يكون المحمول موجودا وجودا أوليا في الموضوع دون وسط، سواء هذا سببا من الأسباب الموضوع أيّ «**الأسباب التي تقوّمت منها تلك الموضوعات**» أو من قبل طبيعة له أخرى موضوعة، أعني طبيعة مركبة «**سواء كانت تلك الطبيعة مساوية للموضوع**، مثل حمل اللون على الجسم: فإنما يحمل عليه بتوسط السطح وهو مساو للجسم، أو كانت أعم مثل حمل الزوايا المعادلة لقائمتين على المثلث المختلف الأضلاع: فإنما يحمل عليه بتوسط المثلث المطلق، وهو أعم من المختلف»

المراجع بالعربية

- أبو حامد الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق : سليمان دنيا، دار المعارف؛ مصر.
- ابن سينا، الإشارات والتنبيهات؛ تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر.
- ابن سينا، كتاب الشفاء، تحقيق رشيد رضا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
- ابن حزم، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق عبد الحق التركماني، الناشر مركز البحوث الإسلامي–السويد ودار ابن حزم في لبنان 2007.

- ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو؛ دراسة وتحقيق د.جيرا جهامي. دار الفكر اللبناني. 2008.
- محسن فضل الله، مدخل إلى علم المنطق- المنطق التقليدي؛ دار الطليعة للطباعة والنشر.
- عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، الجزء الأول، حققه وقدم له : د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم بيروت لبنان.
- عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية؛ 1997.

ثانيا : بالفرنسية

Jules Tricot Organon tome 3 **Les seconds Analytiques** Vrin 2000 ;
Jules Tricot **Traité de logique formelle** Vrin 2005

Jules Tricot Organon tome 3 **Les premiers Analytiques** Vrin 1992

ثالثا : بالإنجليزية

Ackrill 1961. J L **Aristotele s Categories and the De Interpretatione** Clarendon Aristotle Oxford: Clarendon Press

Barnes, Jonathan, (Aristotle) ***Posterior Analytics***. Oxford: Clarendon Press; New York: Univ Oxford ersity Press, 1994

Biondi Paolo **Aristotele** : **Posteriors Analytics** Quebec Q C Press uni.Laval 2004

https://**elearning**.**namaeacademy**.**net**/